واقع ظاهرة الفقر في الجزائر والسياسات المتبعة لمكافحتها
دراسة تحليلية للفترة 2000-2016

The reality of poverty in Algeria and the policies taken to combat it
An analytical study for the period 2000-2016

براهم اسماعيل[1]، محمد مدياني[2]
[1]جامعة ادرار، Sma.Bra94@univ-adrar.dz
[2]جامعة ادرار، mediani_mohamed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/12/30 تاريخ القبول: 2020/06/10 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز واقع ظاهرة الفقر في الجزائر عبر تحليل لإحصائيات الفترة 2000 -2016 بالإستعانة بمجموعة من المؤشرات والمعدلات المتعلقة بالفقر في الجزائر، بالإضافة الى جملة السياسات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة والتقليل من حدتها وتأثيراتها على الوضع الإجتماعي الجزائري خلال نفس الفترة.

توصلت الدراسة الى وجود تفاوت في معدلات الفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة نظرا لتقلبات أسعار النفط التي غالبا ما تؤثر على ارتفاعها؛ إذ تنعكس على المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري، وبالرغم من تبني مجموعة من السياسات الموجهة للقضاء على الظاهرة في الجزائر إلا أنها لم تحقق نتائج كبيرة في ذلك إذا ما قورنت بالأغلفة المالية الضخمة التي رصدت لتنفيذ هاته السياسات.

الكلمات الدالة: ظاهرة الفقر، مكافحة ظاهرة الفقر، الجزائر.

Abstract :

This study aims to highlight the reality of the phenomenon of poverty in Algeria through an analysis of the statistics for the period 2000-2016 using a set of indicators and rates related to poverty in algeria, In addition to the total policies adopted to combat this phenomenon and reduce its severity and its effects on the algerian social situation during the same period.

The study found a difference in poverty rates in algeria during the study period In view of the fluctuations in oil prices that often affect their rise, which are reflected in the standard of living of Algerian society, despite the adoption of a set of policies aimed at eliminating the phenomenon in algeria, it did not achieve significant results in that when compared to the huge financial envelopes that were monitored to implement these policies.

Keywords: Poverty phenomenon, Algeria.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المعضلات المعقدة التي لازمت دول العالم على مر التاريخ رغم مختلف الجهود المبذولة سواء المتمثلة في النظريات التي تناولت موضوعات الفقر، أو من حيث المساهمات العديدة لمختلف خبراء الإقتصاد في هذا المجال؛ حيث لا زالت هذه الظاهرة لحد الآن يلازمها التعقيد والغموض في العديد من جوانبها، مما يصعب تشخيصها بشكل دقيق ومعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى بزوغها أو الحلول الكفيلة للقضاء عليها نهائيا. ذلك ما يؤكده تواجد هذه الظاهرة على الدوام حتى في البلدان القوية إقتصاديا.

تسعى الجزائر على غرار باقي الدول إلى وضع السياسات الكفيلة لمواجهة الفقر والتقليل من حدته وخطورته والآثار المترتبة عنه، وقد إنتهجت مجموعة من السياسات الإقتصادية والإجتماعية ومجموعة من الإصلاحات والبرامج في ظل إستراتيجية وطنية تبنت على عاتقها مجموعة من الأهداف الرئيسية من بين أولوياتها مكافحة ظاهرة الفقر.

سنحاول من خلال هذه الدراسة توصيف ظاهرة الفقر من الناحية النظرية، ومن ثمة التركيز على الواقع الإجتماعي الجزائري لظاهرة الفقر للفترة **2000-2016**، نظرا لقلة المعطيات الحديثة الخاصة بالظاهرة وعدم دقتها إن وجدت، والتعرف على مختلف السياسات المتبعة لمكافحة الظاهرة في الجزائر خلال نفس الفترة. مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما واقع ظاهرة الفقر في الجزائر؟ وما أهم السياسات المتبعة لمكافحتها؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

✓ **الفرضية الأولى:** ظاهرة الفقر ذات أبعاد محدودة تعبر على الأوضاع المعيشية للفئات الإجتماعية.

✓ **الفرضية الثانية:** شهدت معدلات ظاهرة الفقر تحسناً خلال الفترة 2000-2016 في الواقع الاجتماعي الجزائري.

✓ **الفرضية الثالثة:** ساهمت السياسات الإقتصادية والإجتماعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2016 في تخفيض معدلات الفقر.

❖ **منهج للدراسة:**

تم الإعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي في وصف الجانب النظري من الدراسة، بالإضافة إلى الإعتماد على المنهج التحليلي لتحليل واقع ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة 2000 – 2016 وأهم السياسات المتبعة لمكافحتها.

❖ **أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية معالجة ظاهرة الفقر وهذا لا يتم إلا من خلال تحليل لواقع الفقر ومعرفة مسبباته، بالإضافة إلى وضع سياسات إقتصادية وإجتماعية كفيلة للحد من تفاقمه.

❖ **أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى جملة من الأهداف من بينها:

- ✓ تسليط الضوء على واقع ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة (2000-2016)؛
- ✓ محاولة معرفة أهم السياسات المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر(2000-2016)؛
- ✓ تقييم السياسات الوضعية لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر والوقوف على النتائج المحققة.

وقد قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية كالآتي:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار النظري لظاهرة الفقر؛
- ✓ **المحور الثاني:** واقع ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة 2000 – 2016؛
- ✓ **المحور الثالث**: السياسات المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

❖ **الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أهمها:

✓ **دراسة (بن جلول 2017)[1] بعنوان " أثر صدمات السياسة الإقتصادية للجزائر على معدلات الفقر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة 1985- 2015":** هدفت الدراسة إلى قياس أثر صدمات السياسة الإقتصادية ممثلة في الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية والإنفتاح التجاري على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2015 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة

عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر، في حين هناك علاقة طردية ضعيفة بين كل من الكتلة النقدية والإنفتاح التجاري على معدلات الفقر في الجزائر.

✓ **دراسة (عيادة 2015)[2] بعنوان " مشكلة الفقر في العراق والإستراتيجية المقترحة لحلها":** حاول الباحث في هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص مشكلة الفقر في العراق من خلال معرفة أسبابها والآثار الناجمة عليها بالإضافة الى تقديم إستراتيجية لحلها، وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها إقتراح سياسة تعتمد على مجموعة من المحاور لعلاج مشكلة الفقر في العراق.

✓ **دراسة (محمد 2013)[3] تحت عنوان " سياسات الحد من الفقر في الريف المصري (مع إشارة خاصة لتجربة بنك التنمية والإئتمان الزراعي المصري مقارنة بجرامين بنك ببنغلاديش) ":** هدفت الدراسة إلى تقييم دور بنك التنمية والإئتمان الزراعي المصري في الحد من الفقر في الريف المصري وذلك بمقارنته ببنك جرامين ببنغلاديش، وتوصلت الدراسة إلى نقص كفاءة البرامج الموجهة لتوفير التمويل الريفي من خلال بنك التنمية والإئتمان الزراعي المصري، مقارنة ببنك جرامين ببنغلاديش والذي يعتبر تجربة ناجحة للحد من الفقر في بنغلاديش.

✓ **دراسة (الدباش وآخرون 2012)[4] بعنوان " دور السياسات الإقتصادية والإدارية في مكافحة الفقر- دراسة تقويمية تحليلية في عينة من الدول العربية لعام 2012- ":** هدفت الدراسة إلى معرفة دور السياسات الإقتصادية والإدارية لمكافحة الفقر في عينة من الدول العربية لعام 2012 ممثلة في مصر والعراق والجزائر من خلال دراسة وتحليل السياسات المعتمدة في هاته البلدان، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها، ضرورة إستعانة الدول محل الدراسة بخبراء من الأمم المتحدة للإشراف على برامج التنمية ومكافحة الفقر، بسبب ما تعانيه من فساد مالي وإداري وسوء تخطيط، وإدارة فاشلة.

✓ **دراسة (هرمز 2007)[5] تحت عنوان " النمو والعمالة والفقر في الدول النامية** ": هدفت الدراسة إلى الاعتماد على النمو والعمالة لمحاولة وضع حلول أولية لمشكلة الفقر في الدول النامية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إتباع استراتيجية متكاملة ترتكز على ثلاثة عوامل هي: تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة أولا، والتوسع في إيجاد فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل ثانيا، بالإضافة الى تحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة والحد من الفقر وتداعياته.

المحور الأول: الإطار النظري لظاهرة الفقر

الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب وتظهر في كل المجتمعات وعلى كل المستويات وفي صور وأشكال مختلفة، فهو يكتسب أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية؛ لذلك وردت العديد من التعاريف للفقر.[6]

أولاً : مفهوم ظاهرة الفقر

الفقر **لغة** معناه**:** الحاجة وهو ضد الغنى وسمي بذلك التعبير لإنقطاع الحيل وعدم مقدرة الشخص الفقير على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فالفقير، من نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر فلم يعد قادرا على الحركة، لأن مجموع الفقرات هي التي تجعل الشخص واقفا يتحرك في كل الإتجاهات، وبفقده الفقرات يفقد توازنه ولا يقوى حتى على الحركة.[7]

كما نذكر بعض التعاريف المهمة، نذكر منها:

❖ يعرف **البنك الدولي** من خلال تقرير التنمية الدولية (2000 – 2001) الفقر بأنه "عملية مستمرة وديناميكية بسبب الحاجة والعوز".[8]

❖ عرفت عام 2001 **لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الإنسانية والإجتماعية والثقافية** الفقر بأنه " ظرف إنساني ستسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والسلطة اللازمة جميعا للتمتع بمستوى لائق من المعيشة والحقوق الأخرى المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ".[9]

❖ وقد عرف **رو ونتري** الفقر في نهاية القرن التاسع عشر بأنه " كمية المبالغ النقدية المقبولة إجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء وإستمرار الكفاءة البدنية ".[10]

❖ التعريف **السوسيو لوجي:** هم من يحصلون من المجتمع على مساعدة إجتماعية، وذلك إعتبارا أن الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل، الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المساعدة الإجتماعية[11].

❖ التعريف **الذاتي** للفقر**:** هو نتيجة لعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للفرد والأسرة من مأكل وملبس ومسكن ملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الكهرباء والماء وتلبية الواجبات الاجتماعية[12].

ثانيا: خصائص ظاهرة الفقر:

لظاهرة الفقر مجموعة من الخصائص أهمها**[13]:**

1 الحالة الغذائية: إن الفقر يمنع الناس من إنتاج ما يحتاجون إليه من غذاء أو الحصول عليه ونظرا لأهمية الغذاء عبر التاريخ البشري الطويل فقد كان محور مؤتمر القمة العالمي للغذاء المنعقد في نوفمبر 1995 بروما؛ حيث التزم قادة العالم آنذاك بإستئصال الجوع الذي يديم الفقر نتيجة نقص الإنتاجية.[14]

2 الحالة الصحية: لعل التدهور على المستوى الجسدي أو العقلي هو السمة الرئيسة للحالة الصحية للأسر الفقيرة، بسبب عدم مقدرة الفقراء من التمتع بالرعاية الصحية.

3 الحالة السكانية: تعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء الإكتظاظ والعمران العشوائي وندرة المساحات الخضراء خاصة في المدينة، بالإضافة إلى غياب أنظمة الصرف الصحي والكهرباء وتراكم النفايات وسط الشوارع وبين الأبنية.

4 الحالة الديموغرافية: يرتبط حجم الأسرة إرتباطا وثيقا بحالة الفقر، حيث تمتاز الأسر الفقيرة عن غيرها بالإرتفاع النسبي لعدد أفرادها وبالتالي إرتفاع معدل الإعالة، وبالرغم من إشتراك أفراد الأسرة في بعض السلع إلا أن نصيب الفرد من الموارد يقل بصورة مطلقة.

5 الحالة التعليمية: للفقر إنعكاسات بصورة مباشرة على أوضاع التعليم بالمجتمعات المختلفة، إذ يؤدي إلى تراجع إنتشار التعليم وخاصة في صفوف الفتيات وإنخفاض المستوى التعليمي وتسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، كما تعد نتائج التعليم من أبرز الأسباب التي جعلت نظرة البيئات الفقيرة إلى التعليم تتغير، حيث لم يعد التعليم طريقا للخلاص الفردي والإجتماعي، بل إن مكانة التعليم تدهورت في المجتمع تزامنا مع تدهور مكانة المتعلمين.[15]

6 الحرمان: يترتب أساسا على إنكار الحقوق للمجتمعات الديمقراطية، ويعتبر السبب الرئيسي للإخفاق في تنفيذ الحقوق تنفيذا فعليا.

7 إنعدام الحيلة والقدرة على التعبير: تتسم حياة الفقراء بانعدام الحيلة وعدم المقدرة على التعبير مما يحد قدرتهم على الإختيار، رغم تباين طرق معاناتهم وأماكن تواجدهم.[16]

ثالثا: أنواع ظاهرة الفقر:

تتعدد أنواع الفقر بتعدد النظريات والمقاربات المعتمدة في تحليليه، كما تتعدد أيضا بتعدد أبعاده الإقتصادية الإجتماعية، السياسية والثقافية ويشتمل البعد الإقتصادي الذي يمثل البعد الرئيسي للفقر على ثلاثة أنواع :[17]

1 **الفقر النقدي (فقر الدخل):** يمثل الفقر النقدي حالة من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل أو بإستخدام الإنفاق الإستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية.

2 فقر شروط الحياة: هذا النوع من الفقر يأخذ جميع مظاهر الحرمان والعجز والإحباط في شتى ميادين العيش ومجالات الحياة.

3 فقر القدرات: هو الحرمان من القدرات الأساسية التي تسمح لصاحبها بتحصيل بعض الحدود الدنيا المقبولة حسب المجتمع الذي يعيش فيه، وذلك نظرا لعدم كفاية الفرص التي يتوفر عليها الناس لتحقيق تطلعاتهم.

المحور الثاني : واقع ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة (2000 – 2016)

سنحاول التطرق لواقع ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة (2000 – 2016) من خلال تطور معدلات الظاهرة في الجزائر ومعرفة أسبابها.

أولاً : تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2000-2016:

حققت الجزائر تحسنا في معدلات الفقر نتيجة لتحسن الأوضاع الإقتصادية خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم1: تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2012

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على: حاج قويد قورين، 2014، ص 19.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تراجع معدل الفقر في الجزائر إلى 5.6% سنة 2007 وهذا راجع إلى الإرتفاع في أسعار المحروقات مقارنة بالإرتفاع الذي كان يشهده سنة 2001 بـ 11.6% نظرا إلى الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد وما نتج عنه من حالة عدم الإستقرار الإقتصادي كما إرتفع معدل الفقر سنة 2008 حيث وصل الى 11.1%، بينما شهد معدل الفقر تراجعا بداية من سنة 2009 إلى غاية 2012 بمعدل 5.2% وهذا راجع أيضا إلى الإرتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات وتوجه الدولة في سياستها إلى تحسين مستوى

معيشة الطبقة الفقيرة من خلال جملة من البرامج الإقتصادية من خلال برنامج دعم النمو (2000-2004)، البرنامج التكميلي (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014).

ثانياً: تطور الفقر البشري في الجزائر للفترة(2000-2016):

يمكن القول بأن الفقر البشري هو عدم القدرة على الوصول إلى حدّ أدنى من الاحتياجات الأساسية، وقد عرفت الاحتياجات الأساسية بأنها تشتمل على حاجات مادّية كالطعام والسكن والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم والصحة، وحاجات غير مادية مثل حقّ المشاركة والحرّية الإنسانّية والعدالة الاجتماعية[18]، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة 2000-2011:

الشكل رقم 2: تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة 2000-2011

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على: (مرغاد لخضر، 2013، ص 164، الوالي فاطمة، 2016، ص 218).

يتضح من خلال الشكل رقم 2 ارتفاع معدل الفقر البشري سنة 2000 بـ 22.9% بينما إنخفض تدريجيا مع مرور السنوات، حيث سجل معدل الفقر البشري 13.69% سنة 2011 والذي يعكس تحسن مستوى المعيشة في الجزائر مع زيادة فرص البقاء على قيد الحياة بالإضافة إلى إرتفاع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي من خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة في سبيل محو الأمية وتعليم الكبار وغيرها من البرامج الأخرى التي تهدف للتقليل من الحرمان المعرفي.

ثالثاً: تطور الفقر المدقع في الجزائر للفترة(2000-2016)

الفقر المدقع يعبر على عجز الأشخاص في تحقيق الحد الأدنى من الإحتياجات الضرورية من السعرات الحرارية الضرورية، وتختلف الكمية المحددة بإختلاف الجهة وبإختلاف الجنس والعمر وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع، ويوضح الجدول الموالي تطور لمعدلات الفقر المدقع في الجزائر للفترة 2000-2015:

الجدول رقم 1: تطور الفقر المدقع في الجزائر للفترة 2000-2015

السنوات	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد في اليوم)	0.8	0.6	0.5	0.5	0.3
النسبة المحققة في الأهداف الالفية	1.4	1.2	1.1	1.1	0.9

المصدر: الوالي فاطمة، 2016، مرجع سابق، ص 221.

يتضح من خلال (الجدول رقم 3) إنخفاض مستمر لمعدلات الفقر المدقع في الجزائر للفترة 2000-2015 مما يدل على إنخفاض نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة 1 دولار خلال هذه الفترة، وبالتالي تحسن في طبيعة النشاط والنمط الإستهلاكي، وبالرغم من إنخفاض معدلات الفقر المدقع خلال هذه الفترة إلا أنه تواجدها يعتبر جد خطير بإعتبارها تهدد حياة نسبة من الجزائريين في ظل الأوضاع الإقتصادية الجيدة التي تشهد إرتفاع معتبر في أسعار المحروقات خلال تلك الفترة، حيث كان الجدير لهذه النسبة أن تكون معدومة.

رابعاً : أسباب ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة (2000-2016)

تعود أسباب ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة 2000-2016 إلى جملة من الأسباب الداخلية والخارجية سواء على المستوى الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي، سواء كانت في نفس الفترة أو تعود إلى فترات سابقة والتي كانت لها تأثير على ظاهرة الفقر في الجزائر خلال تلك الفترة ومن بين أهم الأسباب هي[19]:

1- التضخم

يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤثر على الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن إقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر حسب وزارة المالية لسنة 2012 حوالي 8.6 بالمائة مقابل 4.54 بالمائة لعام 2011.

2- برامج التصحيح الهيكلي

تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي التي قامت بها الجزائر واحدة من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وإزدياد معدلاته، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية والخصخصة أدى إلى إنتشار ظاهرة البطالة التي شكلت العنصر الأساسي للفقر.

3- الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينات

عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988، كلفتها 60 مليار دولار خلال الفترة 1995-2006، مما يشكل نسبة 20 بالمائة ما خسرته الإقتصاديات الإفريقية مجتمعة جراء النزاعات التي كانت تنخر القارة الإفريقية خلال تلك الفترة، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها.

4- الفساد والبيروقراطية

صنفت الجزائر ضمن البلدان الأكثر فسادا في العالم حسب تقرير مؤشرات مدركات الفساد العالمي حيث يؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية وبالتالي على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد بشكل غير مباشر يؤذي الفقراء لأنه يعرقل النمو الإقتصادي، ويكرس عدم المساواة ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام.

المحو الثالث: السياسات المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر

في هذا السياق، سيتم عرض أهم السياسات المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 وذلك على النحو التالي:

أولاً : السياسات الاقتصادية المتبعة لمكافحة الفقر ظاهرة في الجزائر

بإمكان السياسة الإقتصادية أن تكون فاعلة ليس في معالجة الفقر فحسب، وإنما في إجتنابه ومنع فرص نشوئه[20]، وفيما يلي سيتم عرض أهم البرامج المطبقة في إطار السياسات الإقتصادية المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر والتي تندرج ضمن الفترة (2000-2016).

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

أقر هذا البرنامج في أفريل 2001، وهو عبارة على مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، ويهدف إلى الحد من الفقر وخلق مناصب عمل، بالإضافة إلى دعم التوازن الجهوي والتنمية الريفية[21] والجدول الموالي يوضح المخصصات المالية لهذا البرنامج:

الجدول رقم 2: المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
هياكل قاعدية وأشغال كبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

من خلال الجدول أعلاه يتضح تخصيص مبلغا قدره 525 مليار دج لتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، حيث رصدت الحصة الأكبر من هذا المبلغ للهياكل القاعدية والأشغال الكبرى بمبلغ قدره 210.5 مليار دج أي ما يعادل40.1% من المبلغ الإجمالي، وبدرجة أقل خصص مبلغا قيمته 204.2 مليار دج للتنمية المحلية والبشرية أي ما يعادل 38.8% من المبلغ الإجمالي، بينما باقي القطاعات لم تحظى بأهمية كبيرة خلال هذا البرنامج.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي لتحقيق مجموعة من الأهداف منها تحسين مستوى معيشة الأفراد، تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية، رفع معدلات النمو الإقتتصادي.[22] والجدول الموالي يوضح المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

الجدول رقم 3: المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب %
أولا: تحسين ظروف معيشة السكان منها: السكن، التعليم العالي، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية تزويد السكان بالماء، الشباب والرياضة، الثقافة، أعمال التضامن الوطني، إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنجاز منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	% 45.5
ثانيا: تطوير المنشآت الأساسية منها: قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع المياه (السدود والتحويلات)، قطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	% 40.5
ثالثا: دعم التنمية الإقتصادية منها: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الإستثمارات، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.	337.2	% 8
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها منها: العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيا الجديدة للإتصال قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	% 4. 9
خامسا: تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	50.0	% 1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: قندازة جميلة، 2010، ص144.

من خلال الجدول أعلاه يتضح تخصيص الدولة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 مبلغا ضخما قيمته 4202،7 مليار دج موزعا على خمسة محاور أساسية، حيث خصصت نسبة كبيرة 45.5 بالمائة من المبلغ الإجمالي للبرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان، وتليها 40.5 بالمائة من المبلغ الإجمالي للبرنامج لتطوير المنشآت الأساسية، بينما رصدت نسب ضعيفة من هذا المبلغ لدعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال، ويرجع الإنفاق الكبير على هذا البرنامج في تحسن الأوضاع المالية نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

3- البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014)

تم التخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 286 مليار دولار؛ بحيث خصصت نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، بالإضافة إلى التوجه نحو إقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، إستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير لإستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة من جيش، شرطة، حماية مدنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك البحث العلمي والتكنولوجيا.[23] والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج:

الجدول رقم 4: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ المخصص	النسبة(%)
التنمية البشرية	10122	% 49.59
المنشآت الأساسية	6448	% 31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	% 08.16
التنمية الإقتصادية	1566	% 07.67
مكافحة البطالة	360	% 01.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	%01.22
المجموع	20412	%100

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على: صالي محمد، 2016، ص 142.

من خلال الجدول أعلاه تم التخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 20412 مليار دينار، حيث خصصت نسبة كبيرة للتنمية البشرية قدرت ب 49.59% بمبلغ 10122 مليار دينار، وخصصت بدرجة أقل نسبة 31.59 % للمنشآت الأساسية بمبلغ 6448 مليار دينار، بينما خصصت مبالغ صغيرة لباقي القطاعات.

ثانياً: السياسات الاجتماعية المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال تكثيف جهودها وبرامجها التنموية المتنوعة إلى تحقيق سياسات إجتماعية ناجحة ومعالجة المسائل الإجتماعية بأبعادها المختلفة كظاهرة الفقر[24]، وتتمثل السياسات الإجتماعية المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر في انشاء العديد من الهيئات الحكومية نذكر منها:

1- الضمان الاجتماعي: تتكون منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر من 5 صناديق وهي[25]:

1-1- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:** هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، حيث يقوم الصندوق بدور محوري ضمن منظومة الضمان الإجتماعي من حيث الحجم، المهام، خصوصا لكونه المؤسسة الوحيدة المؤهلة لتحصيل مجموع الإشتراكات وتوزيعها بنسب محددة على بقية الصناديق.

1-2- **الصندوق الوطني للتقاعد**: يتولى الصندوق مهام أساسية لضمان الحماية الإجتماعية لفئة المتقاعدين وشهد نظام التقاعد تعديلات هامة من خلال القانون رقم: 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 وذلك بإدخال آليات قانونية سمحت بتوسيع شروط التقاعد، وتخفيضها دون المساس بطريقة حساب التقاعد.

1-3- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء:** يقوم نظام الضمان الإجتماعي لغير الأجراء على مبدأ التضامن الإجتماعي الوطني، يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والإستقلالية الإدارية والمالية حيث يهدف إلى توسيع القاعدة الإجتماعية المستفيدة من الضمان الإجتماعي وضمان خدماته لفئات واسعة من العمال غير الأجراء.

1-4- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:** نجم عن إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات العمومية عمليات تسريح جماعية ولذلك تم وضع جهاز للتأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق.

1-5- **الصندوق الوطني للتأمين عن العطل المدفوعة الأجر**: يهدف إلى مساعدة عمال القطاعات المعنية على ضمان دخل مستمر ومضمون بسبب ظروف العمل التي تتميز بالإنقطاعات الموسمية.

2- الشبكة الاجتماعية: إن الإجراءات المتخذة في إطار التعديل الهيكلي قد إنعكست سلبيا على القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان مما دفع بالدولة إلى إعادة هيكلة نشاطها الإجتماعي عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تسهر على ذلك، ولعل أهم المبادرات في هذا الشأن هو تأسيسها لجهاز الشبكة الإجتماعية الذي يحتوي على المنحة الجغرافية للتضامن ومنحة التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة.

المحور الرابع: تقييم السياسات المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر للفترة 2000-2016

يعتبر الإنفاق العام الركيزة الأساسية في السياسات التي تعتمدها الدولة الجزائرية لبلوغ أهدافها مما ساعدها على القيام بمجموعة من البرامج التنموية[26]، غير أنه هناك تفاوت كبير في توزيع المخصصات المالية لكل برنامج والجدول التالي يبين ذلك.

الشكل رقم 3: المخصصات المالية لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

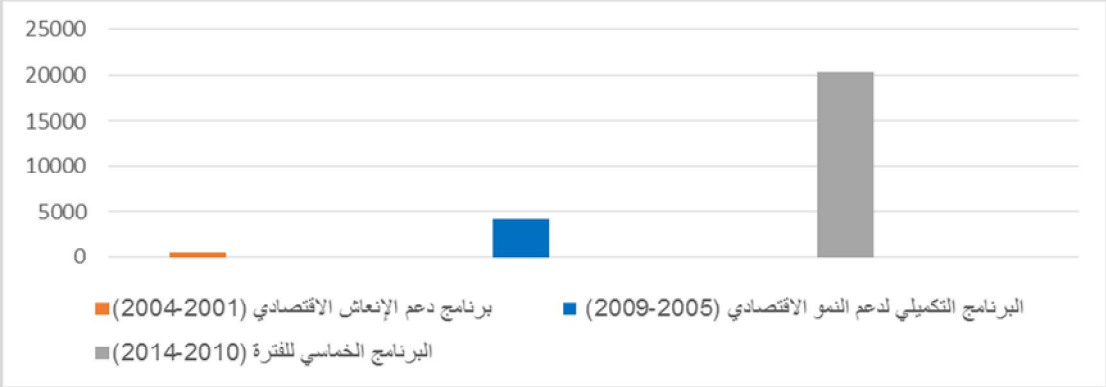

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على المعطيات السابقة.

نظرا لأن السياسة الإقتصادية تستهدف من منظور إقتصادي ضمان معدلات من النمو والإنتاج وبالتالي معدلات عالية من التشغيل مع الحفاظ على إستقرار الأسعار وكبح جماح التضخم المالي ويترتب على التضخم تآكلا في الدخل الحقيقي الأمر الذي يؤدي إلى إزدياد الفقر وعادة ما يكون وضع التضخم أكبر أثرا في حالة الفقراء الذين عادة ما تكون مداخيلهم إسمية وغير مصممة للتكيف مع المستوى العام للأسعار[27]، والجدول التالي يبين مساهمة السياسة الإقتصادية في تحسن معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016:

الجدول رقم 5: تطور لمعدلات البطالة، التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	التضخم (%)	البطالة (%)
2000	22,67237995	29,77000046
2001	-0,468483335	27,29999924
2002	1,319260741	25,89999962
2003	8,338569612	23,71999931
2004	12,24349634	17,64999962
2005	16,12591717	15,27000046
2006	10,54990317	12,27000046
2007	6,393330261	13,78999996
2008	15,30704553	11,32999992
2009	-11,15752345	10,15999985
2010	16,1151894	9,960000038
2011	18,23099071	9,960000038
2012	7,459101086	10,97000027
2013	-0,095279718	9,819999695
2014	-0,301033762	10,20699978
2015	-6,455599671	11,20600033
2016	1,548620374	10,20199966

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات موقع البنك الدولي (**www.worldbank.org**)، تاريخ الإطلاع 2020/01/10.

كما استفاد 80 بالمائة من الجزائريين من الضمان الإجتماعي والخدمات الصحية، كما تحسن معدل الأمل في الحياة حيث بلغ 76 سنة مع تراجع نسب إحتمال الوفاة قبل سن 40 إلى 6 بالمائة سنة 2008 كما تدنت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بثلاثة أرباع أي من 13 بالمائة إلى 4 بالمائة[28].

أما تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP الصادر سنة 2009 يرى أنه بالرغم من تحسن الوضعية المالية في الجزائر، إلا أنها تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني بين الفئات الإجتماعية المختلفة، وإحتلت الجزائر تبعا لمؤشر التنمية البشرية سنة 2007 المركز 104 من بين 182 بلدا شملهم التقرير، مما يدل على أن مستوى التنمية البشرية في الجزائر وبالرغم من التحسن الذي شهده خلال السنوات الأخيرة لا يزال دون المستوى المطلوب[29]. والجدول الموالي يبين تطور لبعض مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الجدول رقم 6: تطور لبعض مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دج)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)	الإلتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي)
2000	108276,6044	2,39950644	70,64	
2001	110073,6274	1,659659532	71,116	105,16491
2002	114765,0519	4,262078601	71,605	104,0217
2003	121468,3735	5,840908374	72,101	105,14247
2004	125032,8675	2,934503756	72,594	105,92675
2005	130582,1726	4,438277124	73,072	106,8939
2006	130862,6881	0,214819131	73,521	107,5861
2007	133229,0119	1,808249405	73,936	108,15657
2008	134212,47	0,738171149	74,311	109,53171
2009	134031,7294	-0,13466755	74,644	109,23097
2010	136372,9641	1,746776463	74,938	112,35897
2011	137709,6983	0,980204694	75,199	115,3376
2012	139640,1083	1,401796705	75,436	116,5679
2013	140703,712	0,761674962	75,661	118,0796
2014	143110,378	1,710449516	75,878	119,5393
2015	145400,8285	1,6004783	76,09	118,5028
2016	147006,8794	1,104567921	76,298	115,8778

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات موقع البنك الدولي (**www.worldbank.org**)، تاريخ الإطلاع 2020/01/10.

من الجدول أعلاه يتضح وجود معدلات معتبرة للإلتحاق بالتعليم العالي مع تفاوت طفيف من سنة لأخرى بالإضافة إلى تحسن مستمر للعمر المتوقع عند الميلاد والذي بلغ 76 سنة لعامي 2015 و2016، في حين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيف ولا يعكس المبالغ الكبيرة التي خصصت خلال هذه الفترة.

خاتمة

تعد ظاهرة الفقر من أهم التحديات التي تواجه العالم في وقتنا الحالي لتشعب أبعادها وإنعكاساتها الإجتماعية على الدول، مما زاد في إهتمام أغلب الدراسات الإقتصادية والإجتماعية لتشخيص ووصف الظاهرة في محاولة لوضع إستراتيجيات وحلول للخروج بنتائج كفيلة لمعالجتها غير أن التعامل معها يبقى مقتصر على طبيعة وخصائص المجتمع محل تواجد الظاهرة وإختلاف الطرق والوسائل المتبعة في مكافحتها من مجتمع لآخر، ولقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى واقع ظاهرة الفقر في الجزائر وأهم السياسات المتبعة لمكافحتها من خلال تحليل لمعدلات الفقر وتبيان مدى تطور الظاهرة خلال الفترة 2000-2016، بالإضافة إلى أهم السياسات الإقتصادية والإجتماعية المتبعة لمكافحة الظاهرة خلال نفس الفترة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخص أهمها فيما يلي:

- إختلاف ظاهرة الفقر في الجزائر من فترة لأخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية وتبعا لتقلباتها مما ينعكس على الأوضاع الإجتماعية في الجزائر؛
- شهد واقع الفقر في الجزائر بالتركيز على الفترة (2000-2016) تحسنا من حيث المعدلات والمؤشرات التي تقيس تطور الظاهرة؛
- إرتبط تواجد الفقر في الجزائر بمجموعة من الأسباب والعوامل المؤثرة عليه إذ يعتبر التحكم فيها يقلل من حدة وتفاقم الظاهرة؛
- يرجع التحسن في معدلات الفقر خلال فترة الدراسة بالدرجة الأولى إلى تبني الجزائر لمجموعة من السياسات الإقتصادية والإجتماعية لمكافحة الظاهرة.

وبناءا على نتائج الدراسة نوصي بما يلي:

- ضرورة توخي التوزيع العادل للدخل والثروة، بالإضافة إلى تخصيص مشاريع تنموية للولايات الأكثر فقرا لإزالة الفوارق التنموية بين ولايات الوطن؛

- ضرورة متابعة ومراقبة السياسات المطبقة لمكافحة ظاهرة الفقر بصفة مستمرة للوقوف على نتائجها وتقييمها؛
- الإستعانة بتجارب الدول الناجحة في مجال مكافحة والقضاء على ظاهرة الفقر.

قائمة المراجع

[1] بن جلول خالد، أثر **صدمات السياسة الإقتصادية للجزائر على معدلات الفقر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة 1985-2015**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، 10(2)، 2017، ص ص 692-718.

[2] عيادة سعيد حسين، **مشكلة الفقر في العراق والإستراتيجية المقترحة لحلها**، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 38(102)، 2015، ص ص 27-38.

[3] محمد عبد العزيز محمد سلوى، **سياسات الحد من الفقر في الريف المصري (مع إشارة خاصة لتجربة بنك التنمية والإئتمان الزراعي المصري مقارنة بجرامين بنك ببنجلاديش)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، ص ص 1- 248.

[4] الدباش عبد الله حمد وآخرون، **دور السياسات الإقتصادية الإدارية في مكافحة الفقر "دراسة تقويمية وتحليلية لعينة من الدول العربية لعام 2012"**، مجلة دنانير، الجامعة العراقية،7، 2012، ص ص 38-55.

[5] هرمز نور الدين، **النمو والعمالة والفقر في الدول النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، العراق، 29(1)، 2007، ص ص 11-23.

[6] فرحو ميديا عيسى، **ظاهرة الفقر وعلاقتها ببعض محددات التنمية البشرية – دراسة ميدانية في محافظة الحسكة-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السكان كلية الإقتصاد، حلب، سوريا،2011، ص8.

[7] لحيلح الطيب، حصاص محمد، **الفقر التعريف ومحاولات القياس**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 7، 2010، ص 168.

[8] هاشم حنان عبد الخضر، راضي مها علاوي، **سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 25، 2012، ص 169.

[9] ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا، **تقرير بمسألة حقوق الانسان والفقر المدقع**، الأمم المتحدة الدورة 63، 2008/08/13 ص9.

[10] كروش صلاح الدين، بالعابد فايزة، دودان حنان، **تحليل الفقر العربي في ضوء دليل التنمية البشرية -حالة الدول العربية-خلال الفترة (1990-2015)**، مجلة إضافات إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2(4)، 2018، ص 27.

[11] بختي فريد، بهياني رضا، **مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، 4، 2018، ص180.

[12] قويدقورين حاج، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، 12، 2014، ص 14.

[13] حصروري نادية، **تحليل قياس الفقر العربي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل وإستشراف إقتصادي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص 10-11.

[14] حمداني محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة الجزائر، 2009، ص 224.

[15] طلعت حسين إسماعيل، **الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية**، مجلة كلية التربية، الزقازيق، مصر، 85، 2014، ص 256.

[16] حصروري نادية، **تحليل وقياس الفقر العربي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

[17] اعمر بوزيد محمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر-حالة خميس مليانة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر،2012، ص ص73-75.

[18] سليم مصطفى بودبوس، **الفقر والفقر البشري**، جريدة الوسط الصادرة يوم 2012/11/05، انظر الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/713802.html

[19] مرغاد لخضر وحاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، المجلد 07 العدد 01، 2013، ص ص165-166.

[20] عريس مختار وبابا عبد القادر، **محددات وأسباب الفقر في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، 4(7)، 2016 ص 282.

[21] المومن عبد الكريم، **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، ص 188.

[22] مراس محمد، **دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر " باستخدام نماذج التنبؤ والإستشراف VAR"**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 2، 2015، ص 34.

[23] مرغاد لخضر وحاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[24] نويصر بلقاسم وكريمة حاتي، **واقع السياسة الاجتماعية وسبل معالجتها للمسألة الإجتماعية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، 8 (2) ، ص 365.

[25] عباس وداد، **دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر**، الأردن واليمن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص 183.

[26] مراس محمد، مرجع سبق ذكره، ص31.

[27] حطاب موراد ومنصوري حاج موسى، **دور السياسات الإقتصادية في الحد من الفقر " إشارة إلى حالة الجزائر"**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي لتمانغست، الجزائر، 04، 2013، ص312.

[28] خياري رقية، **السياسة التنموية في الجزائر وإنعكاساتها الإجتماعية، (الفقر-البطالة)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علم إجتماع التنمية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 183.

[29] بن سمينة دلال وبن سمينة عزيزة، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 46، 2017، ص 294.